

تراجع نشاط القطاع الخاص للشهر الثالث على التوالي وفق مؤسسة "آي اتش أس" ماركت العالمية للأبحاث



الأربعاء 3 مارس 2021 11:46 م

قالت مؤسسة "آي اتش أس" ماركت العالمية للأبحاث، إن الأوضاع الاقتصادية للقطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط، تراجعت للشهر الثالث على التوالي في فبراير الماضي، وسط تراجع الإنتاج والأعمال الجديدة. وأفاد تقرير المؤسسة الأربعاء، بأن وتيرة الانكماش للقطاع الخاص في مصر تراجعت هامشياً منذ يناير الماضي، مدعومة بالتوسع القياسي في الصادرات. وسجلت قراءة مؤشر مدراء المشتريات الرئيس لمصر ارتفاعاً من 48.7 نقطة في يناير إلى 49.3 نقطة في فبراير. ويعني انخفاض المؤشر - الذي يقيس أداء القطاع الخاص غير النفطي - عن مستوى 50 نقطة، أن ثمة انكماشاً، في حين أن تخطيه هذا المستوى يشير إلى التوسع. ورصد التقرير ارتفاع أسعار المواد الخام والشحن وزيادة قوية في تكاليف مستلزمات الإنتاج، لكن أسعار الإنتاج ارتفعت بشكل طفيف فقط. وجاء انكماش مؤشر مديري المشتريات بضغط انخفاض المبيعات في ظل استمرار تأثير جائحة كورونا. وكان معدل نمو الأعمال الأجنبية الجديدة، هو الأكثر حدة منذ ما يقرب من عشر سنوات من جمع بيانات الدراسة. وسجلت الشركات زيادة في العقود الجديدة، إضافة إلى تحسن طفيف في النشاط السياحي، ولكن ضعف إنفاق العملاء أعاق نمو الطلب الإجمالي، حيث ظلت الأسواق في حالة ركود بسبب الوباء. ودفعت التخفيضات في الإنتاج والطلبات الجديدة، الشركات المصرية، إلى خفض نشاطها الشرائي في فبراير، ليعتمد بذلك الانخفاض المستمر منذ نهاية 2020. وأظهر التقرير استمرار أعداد الوظائف في الانخفاض، حيث ذكرت بعض الشركات أنها لم تستبدل الموظفين الذين غادروا طوعاً، في محاولة لخفض تكاليف التوظيف. ويستند مؤشر مديري المشتريات، على خمس ركائز رئيسية، هي الطلبات الجديدة ومستويات المخزون والإنتاج وحجم تسليم الموردين، وبيئة التوظيف والعمل.